إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

تضم الفنية والقانونية والإصلاح والمخطط الهيكلي والبيئة والمختارية والمهن الهندسية ونزع الملكية

«البلدي» يبحث إعادة انتخاب أعضاء 8 لجان

يستأنف المجلس البلدي اجتماعاته الاثنين المقبل حيث تعقد الجلسة الاولى بعد انتهاء العطلة الصيفية برئاسة مهلهل الخالد.

ووفقا لقانون البلدية 2005/5 سيتم انتخاب 8 لجان خلال هذه الجلسة للمدة المتبقية من عمر المجلس، حيث تنص المادة 40 من القانون على التالي: يشكل المجلس من بين أعضائه ولمدة سنتين لجانا على النحو الوارد فيما يلي:

أولا: اللجنة الفنية وتتألف من جميع أعضاء المجلس عدا الرئيس ونائبه حيث تم اجراء الانتخابات لمنصب الرئيس والمقرر وتختص بدراسة وبحث ما يلي:

1 ـ المشروعات العمرانية والمسائل التنظيمية بما يصل إليها من أمور تتفق مع المخطط الهيكلي العام.

2 ـ النواحي التنظيمية المتصلة بسلامة المرور.

3 ـ ما يحال إليها من أعمال تتعلق بسياسة الاستملاك.

4 ـ القواعد الخاصة بالبناء والفرز على ضوء المخطط الهيكلي للدولة تمهيدا لإصدارها بمرسوم.

مهلهل الخالد

المجلس يعقد أول اجتماعاته بعد العطلة الصيفية الاثنين المقبل

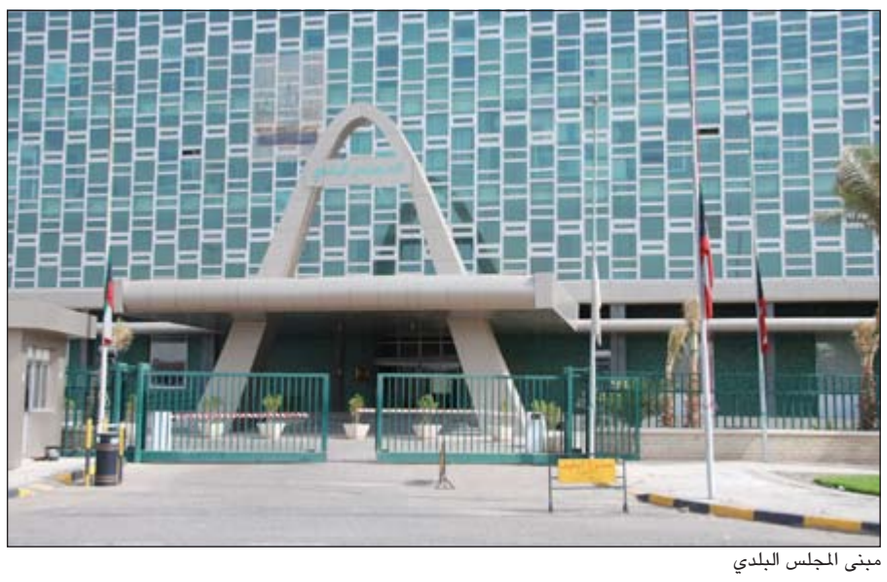

مبنى المجلس البلدي

5 ـ القواعد والإجراءات الخاصة برخص البناء.

6 ـ طلبات مشروعات التقسيم ومشروعات تنظيم القطع.

7 ـ القواعد الخاصة بزراعة الساحات العامة الملاصقة لبيوت السكن الخاص.

8 ـ القواعد الخاصة بالحفر والآبار والحظور والمساكر والأساكل والنقع والبحيرات والأراضي ومجاري السيول والطرق الخاصة المستخلصة من العقارات والأراضي بسبب الفرز او اي نوع من التصرفات.

9 ـ القواعد الخاصة بتنظيم وتوزيع القطع التنظيمية وضم أو استقطاع الجيوب والزوائد المترتبة على التنظيم وإقرار مشروعات تقسيم وتجزئة الأراضي المعدة للبناء وتحديد أوضاعها وإجراءاتها وأثمانها.

10 ـ ما يحيله إليه المجلس من مسائل أخرى.

ثانيا: اللجنة القانونية والمالية وتتألف من خمسة اعضاء وتختص بدراسة ومناقشة ما يلي:

1 ـ مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية في حدود اختصاصات المجلس البلدي لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.

2 ـ الموضوعات المتعلقة بإبداء الرأي مقدما في كل التزام او احتكار موضوعه استغلال مرفق عام في حدود اختصاص البلدية.

3 ـ اللوائح الخاصة بتنظيم اعمال المجلس البلدي.

4 ـ القواعد الخاصة بالبت فيما يتعلق بالزيادة او النقص في العقارات والاراضي عن مضمون وثائق التملك الرسمية الخاصة بها او تداخلها مع املاك الدولة.

5 ـ مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية الجديدة ومشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.

6 ـ القواعد الخاصة برسوم الانتفاع بالخدمات والمرافق البلدية.

7 ـ قبول التبرعات غير المشروطة.

8 ـ ما يحيله المجلس اليها من موضوعات اخرى.

ثالثا: لجنة متابعة المخطط الهيكلي وتتألف من خمسة اعضاء وتختص بدراسة ومتابعة ما يلي:

1 ـ ما يتصل بإبداء الرأي في مشروع المخطط الهيكلي العام للدولة وتقرير مخططات المناطق واستحداثها ومتابعة تنفيذها.

2 ـ مدى توافق المشاريع مع المخطط الهيكلي للدولة.

3 ـ مراحل اعداد مشروع المخطط الهيكلي ومراجعاته بشكل دوري.

4 ـ ما يحيله المجلس من موضوعات اخرى.

رابعا: لجنة الاصلاح والتطوير وتتألف من خمسة اعضاء وتختص بما يلي:

1 ـ بحث الاقتراحات المقدمة من الاعضاء او المواطنين والتي تتعلق بتطوير العمل في بلدية الكويت.

2 ـ دراسة خطة واستراتيجية البلدية في حدود اختصاص المجلس البلدي.

3 ـ متابعة الاسئلة المقدمة من الاعضاء والتي تغطي الجانب الرقابي لمهام المجلس.

4 ـ دراسة مناحي القصور في البلدية واقتراح الحلول المناسبة بشأنها.

5 ـ دراسة التقرير السنوي عن اعمال الجهاز التنفيذي.

6 ـ دراسة ما يحيله المجلس اليها من موضوعات اخرى.

خامسا: مزاولة المهن الهندسية، وتتألف من ثلاثة أعضاء وتختص بما يلي:

1 ـ دراسة اللوائح والنظم الخاصة بمزاولة المهن الهندسية لعرضها على المجلس البلدي تمهيدا لإقرارها.

2 ـ اقتراح تطوير اللوائح والنظم الخاصة بمزاولة المهن الهندسية.

3 ـ دراسة الموضوعات المحالة إليها من المجلس البلدي والمتعلقة بمراقبة تنفيذ اللوائح والنظم المتعلقة بمزاولة المهن الهندسية وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن.

4 ـ دراسة ما يحيله إليها المجلس البلدي من مسائل أخرى في هذا الشأن وفقا لاختصاصه.

سادسا: لجنة شؤون البيئة وتتألف من ثلاثة أعضاء وتختص بما يلي:

1 ـ اقتراح ودراسة المواقع البيئية المعروضة على المجلس.

2 ـ دراسة القواعد الخاصة بالوقاية من تلوث البيئة في حدود اختصاص البلدية.

3 ـ دراسة ما يحليه اليها المجلس البلدي من مسائل أخرى.

كما سيتم انتخاب أعضاء لجنتي مواقع مع أعضاء لكل من لجنة المختارية ونزع الملكية وبذلك يكون عدد اللجان 8 لجان.

من جانب آخر، لن تشهد لجان المحافظات تغيير خلال الفترة المتبقية حيث اشارت المادة 39 من القانون إلى ان مدة لجان المحافظات تكون 4 سنوات وتتكون كل لجنة من 5 أعضاء عن كل محافظة

الصبيح: تكثيف الحملات على المطاعم والباعة الجائلين

شدد مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح على ضرورة متابعة أعمال الأجهزة الرقابية بمحافظات الكويت الست التابعة للبلدية من قبل مديري أفرع البلدية ومديري الادارات والمراقبين والمفتشين مع أهمية متابعة العمل ميدانيا.

جاء ذلك على هامش جولة ميدانية له تفقد خلالها بعض أفرع البلدية في المحافظات والادارات والمراقبات والمراكز التابعة لها بهدف متابعة سير العمل، مؤكدا على ضرورة ضمان انسيابية العمل وتبسيط الاجراءات قدر الإمكان عند التعامل مع المواطنين ومتابعة أداء شركات النظافة في مواقع عملها والعمل على رفع القمامة والمخلفات وغيرها في وقت مبكر واتخاذ كل الاجراءات اللازمة تجاه الشركات المقصرة وفقا لشروط وبنود العقود المبرمة معها وتكثيف حملات التفتيش على المطاعم التي تقوم بتوريد المواد الغذائية إلى المدارس والتأكد من سلامة هذه المواد، حرصا على صحة أبنائنا الطلبة وما يستدعيه ذلك من التصدي للباعة الجائلين أمام المدارس والحيلولة دون ممارستهم لأي أنشطة.

م.أحمد الصبيح

وشدد الصبيح على ضرورة التأكد من توافق كل أعمال البناء مع التراخيص الصادرة من أجهزة البلدية وذلك في كل مناطق الساكن الخاص والاستثماري والتجاري وغيرها وعدم الموافقة على ايصال التيار الكهربائي لها الا بعد التأكد من استيفاء الشروط المنصوص عليها في نظام ولوائح البناء، موضحا أنه سيتابع جولاته الميدانية بصفة دورية للتأكد من انضباطه والالتزام بمواعيد الدوام من حضور وانصراف قائلا، لن نسمح بأي قصور أو تقصير أو تهاون في أداء الأعمال وعلى كل مسؤول في موقعه مباشرة عمله والقيام بدوره بالشكل الذي يتفق مع صحيح القوانين واللوائح المنظمة للعمل التي تتضمن ما يكفل معاقبة أي مسؤول أو موظف يقصر في عمله.

وتابع: إننا في البلدية لم ولن لا نسكت على فساد ولا نتهاون مع مفسد ولا نحمي فاسدا ونقف على مسافة واحدة من الجميع ومسطرتنا في القياس هي القانون ونحن بذلك لا ندعي كمالا ولا نزعم مثالية فمادام هناك عمل ستكون هناك أخطاء والمهم هو كيفية التعامل مع هذه الأخطاء وتطبيق القوانين واللوائح في حق المخطئين وهذا هو النهج الذي ارتضيناه لأنفسنا وطبقناه ولن نحيد عنه.

وزاد: إن يد البلدية وحدها لن تستطيع أن تصفق ولذلك فنحن نناشد كل المواطنين والمقيمين التواصل معنا والاتصال بالخط المباشر البلدية (139) فور الوقوف على خطأ هنا أو تجاوز هناك أو فساد في أي إدارة بالبلدية فجميعنا في سفينة واحدة ولا بديل سوى لأن تبحر هذه السفينة بأريحية لكي نصل بها جميعا إلى بر الأمان.

الصانع يسأل عن تأخير نقل فرع تعاونية اليرموك

دعا عضو المجلس البلدي فهد الصانع إلى ضرورة إنهاء إجراءات نقل فرع جمعية اليرموك إلى الموقع الجديد.

وقال الصانع في سؤاله إلى رئيس المجلس البلدي: انطلاقا من حرصنا لما تقتضيه المصلحة العامة للمواطنين، وقد لوحظ تباطؤ الجهاز التنفيذي للبلدية في إنهاء الإجراءات الخاصة بالفرع على الرغم من أن:

● تم تخصيص الفرع للجمعية منذ عام 1999 بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م/ب/ف/2 /24 /99).

● الجمعية ملتزمة منذ تخصيص الفرع بسداد رسوم أملاك الدولة عن الفرع المذكور.

● منذ عام 2003 ولم يتم تثبيت الموقع.

● منذ عام 2008 طلبت الجمعية نقل موقع الفرع لموقع جديد ـ ولم يتم البت فيه.

● منذ عام 2010 طلبت الجمعية تثبيت وتسليم الفرع، وكان الرد بأنه لا يمكن تثبيت الفرع نظرا لوجود مواقف سيارات منفذة بالموقع.

● في تاريخ 18 /2 /2014 تم توجيه كتاب من وزارة الشؤون للبلدية لطلب إعادة تثبيت وتسليم الموقع وكان الرد بأنه لم يتبين ما يفيد بتثبيت الفرع والموقع ولم يتم تنزيله بالمخططات المساحية بالبلدية.

● تم مخاطبة البلدية بتاريخ 23 /4 /2015 تم طلب نقل الفرع لموقع جديد، وحتى الآن الطلب قيد الدراسة بالبلدية ولم يتم الرد رغم وجود ردود وزارات الخدمات، بالرغم من انه ليس أول موقع يقترح من قبل البلدية ولم يبت فيه، مما يستدعي منا توجيه الاسئلة الآتية:

● ما أسباب تأخير البت في نقل فرع الجمعية لعدة سنوات.

● ما الإجراءات المتخذة تجاه هذا الأمر.

فهد الصانع

«البلدية» تدعو «الصناعة» لتسليم موقع «ارحية» إلى «السكنية»

دعت البلدية الهيئة العامة للصناعة إلى ضرورة إخلاء موقع تجميع الاطارات المستعملة في ارحية جنوب الجهراء تمهيدا لتسليمه للرعاية السكنية.

وقال مساعد المدير العام لشؤون المشاريع م.يوسف المناور في كتابه إلى الهيئة العامة للصناعة انه بالاشارة إلى قرار لجنة الخدمات العامة في مجلس الوزراء المتخذ في اجتماعها رقم (14 /2015) المنعقد بتاريخ 11 /8 /2015 والمتضمن ما يلي:

(تكليف بلدية الكويت بسرعة تسليم المواقع المخصصة للهيئة العامة للصناعة سواء في منطقة ارحية أو غيرها من المناطق الأخرى، والتنسيق مع الهيئة لاتخاذ الخطوات العملية لتجاوز جميع المشاكل الاجرائية والفنية المرتبطة من هذا الجانب، وفك التشابك والتداخل في الاختصاصات للتخلص من الاطارات التالفة او المستعملة، وصولا لتأهيل تلك المواقع وفق الاغراض المخصصة لها في ضوء القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لمثل هذه الانشطة في كل من الهيئة والبلدية وفق الجداول الزمنية للانتهاء منها، وموافاة لجنة الخدمات العامة بالنتائج التي تسفر عنها دراسة هذا الموضوع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنه، وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

م. يوسف المناور

ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من الإطارات التالفة في الموقع

موقع تجميع اطارات رحية

وإلى كتابكم بتاريخ 9 /9/ 2015 حيث تمت الاشارة إلى الاجتماع المنعقد بتاريخ 1 /9 /2015 برئاسة وزير التجارة والصناعة ممثلي بلدية الكويت حيث تم مناقشة التصورات والمرئيات الخاصة بآلية التعامل مع موقع الإطارات المستعملة المجمعة في منطقة ارحية وكيفية التخلص من هذه الاطارات كما تضمن الكتاب طلب الغاء المواقع الستة المخصصة للهيئة العامة للصناعة لإنشاء مصانع لتدوير الإطارات بموجب قرار اللجنة المكلفة باختصاصات المجلس البلدي رقم (ل ق م ب3 /2 /2013) المتخذ بتاريخ 30 /7 /2013، وتخصيص بدلا منها الموقع المخصص لبلدية الكويت لتجميع الاطارات التالفة جنوب طريق السالمي بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ر و/180 /14 /2014) المتخذ بتاريخ 14 /7/ 2014 كموقع بديل للهيئة العامة للصناعة وذلك كما ورد بمحضر الاجتماع، نود إفادتكم بأنه جار حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الادارات المعنية في البلدية بشأن مخاطبة المجلس البلدي للعمل بما جاء بكتابكم المشار إليه أعلاه.

هذا وبناء على اجتماع لجنة الخدمات العامة في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 /10 /2015 وبحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون البلدية حيث تم مناقشة موضوع الاطارات التالفة.

يرجى التكرم بالاطلاع والايعاز لمن يلزم نحو تحديد موعد استلام موقع تجميع الاطارات المستعملة في منطقة ارحية ـ جنوب الجهراء وذلك تنفيذا لقرار لجنة الخدمات العامة في مجلس الوزراء المذكور أعلاه، وذلك للقيام بالتخلص من الاطارات التالفة المجمعة في الموقع بهدف إخلائه وتسليمه للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

.. ويدعو إلى تسليمه التقرير الإحصائي لأعمال البلدية 2015/2014

دعا الصانع البلدي الى ضرورة تسليمه التقرير الاحصائي لاعمال البلدية 2015/2014.

وقال الصانع في كتاب الى رئيس المجلس البلدي استنادا الى المادة الرابعة والعشرين (24) من قانون رقم (5) لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت الفقرة الثالثة والتي تنص على «يقدم مدير عام البلدية الى المجلس البلدي خلال الشهور الثلاثة الاولى من كل سنة مالية جديدة تقريرا عن اعمال البلدية خلال السنة السابقة».

لذا يرجى افادتنا عن التقرير الاحصائي السنوي لاعمال بلدية الكويت 2015/2014 والرد على استفساري (وبصفة مستعجلة) خلال المدة القانونية المقررة طبقا للمادة (72) من اللائحة الداخلية للمجلس البلدي.

البغيلي لتسليم القطعتين 3 و4 في «خيطان الجنوبي» لـ «السكنية»

طالب عضو المجلس البلدي احمد البغيلي الحكومة بتسليم القطعتين 3 و4 بمنطقة خيطان الجنوبي من وزارة المالية إلى «الإسكان» لتوزيعها على المواطنين حسب ادوار الرعاية السكنية.

وقال البغيلي في تصريح له انه حرصا من الدولة على انهاء الازمة الإسكانية يجب ان تبحث عن حلول فورية لمعالجة القضية حيث تتكون القطعتين 3، 4 في منطقة خيطان الجنوبي من 1200 قسيمة ويوجد بها جميع الخدمات لذلك فان توزيعها على اصحاب الطلبات الإسكانية لن يكلف الدولة شيئا بدلا من طرحها في مزاد لمن يمتلك الأموال، مطالبا بالابتعاد عن فكرة المتاجرة بالقطعتين لان دورها توفير الخدمات للمواطنين.

واكد ان استملاك القطعتين 3 و4 في منطقة خيطان يأتي لمعالجة القضية الاسكانية التي تؤرق كل بيت تقريبا وليس للمتاجرة بهما وسيجعل هناك انفراجة قريبة للازمة.

احمد البغيلي

الآن
عطورات - مكياج - اكسسوارات - مفروشات صدفية - لوحات فنية - ملابس - أحذية وحقائب
معرض التسوق الخريف الدولي
أرض المعارض الدولية - مشرف - صالة 4B
كافة مستلزمات العائلة